عقبات تربية وتنمية المواطنة في العالم العربي (*)

د. عبد اللطيف محمد خليفة
أستاذ بقسم علم النفس
كلية الآداب – جامعة القاهرة

الملخص

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٧) العدد (٥) يوليو ٢٠١٧.

المنارة للاستشارات
ww

Abstract

المنارة للاستشارات

ww

المقدمة

المواطنة ليست اختيار المقهور دائما .قد تستغرب من هذا ولكن هذه هي الحقيقة . في أوقات كثيرة نجد "المقهور "يفضل حالة اللامواطنة لأسباب عديدة وتفضل بعض الجماعات الدينية أن تأخذ المواطن في كنفها بعيدا عن الدولة، تفضل أن يعيش هذا الشخص حالة اللامواطنة .والمرأة التي تربي أبنائها الذكور على الاستعلاء على الفتيات تفعل ذلك بدافع باطني يرى أن المرأة كائن أقل أو على أحسن تقدير غير مساوٍ للرجل.

والمواطنة ليست منهجا تربويا مقبولا .في المجتمعات التي تفتقر إلى **الديمقراطية** يكون اختيار مؤسسات التنشئة هو تربية **الأجيال المتلاحقة** على "الخنوع "و "الخضوع "وليس "المشاركة "و "حرية الرأي ."هذا النمط من التكوين نراه في الأسرة، والمؤسسة الدينية، والجماعة، ودواوين الحكومة...الخ .الكل يدفعون الفرد كي يكون خاملا سلبيا مهمشا باختياره وإراداته .البعض يلجأ إلى هذه التنشئة بدافع الخوف على الأجيال الشابة، والبعض الأخر يزرعه قسرا لتمديد حالة الاستبداد، وتجريف الديمقراطية من المنبع، أي نزع الشعور بالمواطنة، وتصفية الحاجة إلى ممارستها (سامح فوزي، ٢٠٠٧).

ولتحقيق أسس البناء للنظام الديمقراطي، يتوجب تعميق الشعور بالمواطنة من خلال نبذ كل أشكال التمييز بين أبناء الشعب الواحد وإحلال المواطنة بوصفها الإطار المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات من جهة والدولة من جهة أخرى، والمشاركة الواعية والفعالة لكل مواطن دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة، مما يعطي للمواطن الثقة

المنارة للاستشارات
ww

والقدرة على المشاركة في مختلف أوجه الحياة العامة.

فالمواطنة انتماء عضوي للدولة والمجتمع، لا تتطور إلا في ظل دولة ديمقراطية عصرية، تضمن الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة وحرية وإرادة، باعتبارها تقوم على أساس حق المواطنة في التعبير عن رأيه والمشاركة في وضع القرار وتلزمه بأداء واجباته تجاه الدولة والمجتمع .وهو ما يجعل الدولة الحديثة كظاهرة سياسية اجتماعية لا يمكن أن تبني مقوماتها وتؤسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة (مجموعة الخبراء المغاربيين، ٢٠١٢).

وقد ركزت دساتير الدول الحديثة ونظمها على تحديد ملامح المواطنة وحقوقها وشروطها .ودرجت هذه النظم لفترات طويلة على تحديد مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة على ضوء منطلقات تستوعب مشارب الأمة ومنابع تفكيرها ومصادرها المرجعية المعتمدة تاريخياً وثقافياً ودينيا، وكذا على ضوء إستراتيجيتها الخاصة .ولقد أدى ذلك إلى تعدد وتباين في الوثائق السياسية والتربوية من مجتمع لآخر في تحديد مفهوم المواطنة الصالحة.

ومع ظهور متغيرات عصرية وعالمية جديدة بدأ يسود منطق جديد في تناول مفهوم المواطنة يختلف عن المنطق السائد في الفترات التاريخية المنصرمة .ومفاد هذا المنطق –الذي يعد من إفراز العولمة –أن تتوحد مواصفات المواطن مع اختلاف المجتمعات وطبائعها الثقافية والاجتماعية بل والدينية.

وتشهد ساحة الفكر العالمي الآن اهتماماً بالغاً في تحليل هذا المنطق ليس في مجال المواطنة فحسب وإنما في كل تداعيات العولمة وما تحمله من

المنارة للاستشارات

أوهام وحقائق أيديولوجية بما في ذلك التداعيات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وعليه فإن محاولة عولمة مفهوم المواطنة، وإمحاء الفوارق الثقافية الخاصة، وطمس الهويات وخصوصيات الأمم، بسبب الصراع أو الاختلافات السياسة "كثيرا ما تأتي بردود عكسية لهذا الاتجاه بتعميقها وتجذيرها من خلال ارتباطاتها السياسية بالجذور العميقة أو الغامضة للثقافة، سواء الروحية او التاريخية، ونتيجة لذلك يصبح تهديد ثقافة المرء تهديدا لدينه، ومن ثم تهديداً لجوهر هويته ."

وتزداد أهمية دراسة هذا المفهوم في الوقت الراهن لما يحيط به من اهتمام وخلط على مستوى العالم الثالث من ناحية، ولمحاولة الغرب فرض مفهوم المواطنة بشكل يتجاوز طبائع المجتمعات الأخرى ومنطلقاتها في إطار إستراتيجية العولمة الداعية إلى مواطنة كونية أو كما يسمونها إنسانية تتخطي الفروق والخصوصيات الثقافية بين حضارات العالم المعاصر من ناحية أخرى (عثمان بن صالح العامر، ٢٠٠٣).

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

أولا : توضيح معنى مفهوم المواطنة وأبعاده الأساسية وخصائصه.

ثانياً: الوقوف على العقبات والمشكلات التي تواجه تربية وتنمية المواطنة في عالمنا العربي، وذلك فيما يتعلق بكل من:

١- المنظومة التربوية بوجه عام.

٢- التنشئة الاجتماعية والتربوية.

٣- التنشئة السياسية.

المنارة للاستشارات

ww

٤- الهوية الثقافية وآثار العولمة.

ثالثاً : عرض مقترح لقيم المواطنة التي يجب أن تركز عليها أساليب التنشئة الاجتماعية والتربوية والسياسية.

مفهوم المواطنة

أصبحت المواطنة من المفاهيم الأوسع تداولاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين / والأكثر عرضة للجدل والنقاش عند مستهل الألفية الثالثة الجديدة، **لاسيما مع انتشار ظاهرة العولمة**، وضغط الإشكاليات المرتبطة بامتدادها على الصعد الاقتصادية والمالية والتجارية والثقافية . فإذا كان التفكير في "المواطنة "، والسعي إلى تأصيلها، قديماً في الفكر السياسي الغربي ، فإن **دخول المفهوم إلى دائرة النظر العربي جاء متأخراً**؛ حيث لم يشرع في تداوله وتسويقه في الخطاب المعرفي والسياسي العربي إلا حديثا، وقد تزامن ذلك مع ولوج مفردات الديمقراطية، ودولة القانون، وحقوق الإنسان المجال السياسي العربي .لذلك، وفي ضوء ما أسفرت عنه الممارسة، يحتاج مفهوم **المواطنة إلى قدر عميق من التدقيق، والتجديد، والاجتهاد في تحديد معانيه** (مجموعة الخبراء المغاربيين،٢٠١٢).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى "المواطنة بأنها **علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة .**"وتؤكد المعارف البريطانية على أن "المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات ."وتختتم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للموطنة، بأن المواطنة "على وجه العموم تُسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة ."
(Encyclopedia Britannica Inc. , 1992: Vol, 3. p.332)

المنارة للاستشارات

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة Citizenship هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم .وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقاً .وتؤكد أن "المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة .وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دافع الضرائب والدفاع عن بلدهم ."وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة Citizenship وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز (بأنها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً ") (أحمد صدقي الدجاني، ١٩٩٩).

ويبدو من تعريفات هذه الموسوعات الثلاث، أنه في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين، بحقوق المواطنة فيها .وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية حيث تكون الجنسية مجرد "تابعية"، لا تتوفر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية هذا إن توافرت هذه الحقوق أصلا لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده (على خليفة الكواري،٢٠٠٠).

وعندما يتحقق انتماء المواطن وبالتالي ولاءه في دولة ما، تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية يعبر أداءها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وإدراك حقيق لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسب الدين والمذهب والعرق أو الجنس (على خليفة الكواري،٢٠٠٠).

وهناك كثير من التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم المواطنة

المنارة للاستشارات
ww

ومنها أن: المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لا تمييز بينهم بسب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي...الخ .وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام،و يجعل العلاقات بين البشر متوقعة أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع (سامح فوزي، ٢٠٠٧).

كما عرف البعض المواطنة بأنها مجموع القيم الإنسانية والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي تمكن الفرد من الانخراط في مجتمعه والتفاعل معه إيجاباً والمشاركة في إدارة شؤونه، وهو ما يجعل المواطن "الفرد "متفاعلاً مع محيطه (جمال بندحمان، ٢٠١١).

وهناك ضرورة للتمييز بين مفهوم "**المواطنة** "من جهة، و"**الوطنية** " Nationalisme، و"**الجنسية** "Nationalite " من جهة أخرى، الأمر الذي غالبا ما يكون سببا في صعوبة وجود فهم مشترك لمعنى "المواطنة " وتضميناتها الحقوقية والسياسية والاجتماعية فـ "**الوطنية** "شعور جماعي للانتساب إلى "وطن "له حدوده الجغرافية –السياسية، وهي أيضا إحساس وجداني بضرورة الدفاع عن استمرار هذا الكيان، أي "الوطن "والذود عن حرمته وصيانة وحدة أراضيه، وهو ما يحصل في لحظات اشتداد الضغط على كيان الوطن، كما هو الشأن عند الاستعمار والاحتلال، أو حين تستباح السيادة الوطنية بفعل التدخل الأجنبي من قبيل الاستعمال غير الشرعي للتراب، أو الاستغلال غير القانوني للفضاءات المكونة لمجالات السيادة. في حين **تحدد "الجنسية** "بكونها "الرابطة القانونية "التي تجمع الفرد "المواطن " برقعة جغرافية معينة ومحددة، ويتمتع بها هذا الأخير أصلا بالولادة، أو

المنارة للاستشارات

يكتسبها بعد ولادته بمقتضى التشريعات والقوانين ذات العلاقة لذلك، تمنح الجنسية لحاملها "مركزا قانونيا "، يخوله مصفوفة من الحقوق ويلزمه بمجموعة من الواجبات .أما "**المواطنة** "فهي متميزة عن "الوطنية"، وأعمق من "الجنسية ..."**إنها وعي الانتماء إلى جماعة اجتماعية ذات هوية سياسية** .ومن هنا تتبين أهمية **مفهوم "المواطنة "في البناء الحقوقي والاجتماعي لأي بلد .إن العلاقة تلازمية بين "المواطنة "و "الهوية الاجتماعية والسياسية "لأي مجتمع** .فالذي يولد لدى الفرد وعي الانتساب إلى جماعة، **ويخلق لدية الولاء لمؤسساتها ورموزها هو شعوره بمواطنته، أي تمتعه بالحقوق والواجبات المكفولة بالدستور والتشريعات والقوانين،** واقتناعه بأن هناك مؤسسات تحمي ممارسته لهذه الحقوق والحريات على صعيد الواقع ... والأهم من ذلك إدراكه أن مواطنته لا تتوقف عند حدود ما منحته الدساتير والتشريعات من حقوق وواجبات، بل تتعداه إلى الإمكانيات والفرص التي تتاح له للتعبير عن إرادته **في الانخراط الكامل في شؤون مجتمعه.** وبذلك تتحول المواطنة إلى القدرة على تقرير المصير بحرية وطواعية ومسئولية.فهكذا نخلص إذن **إلى أن المواطنة أكثر من الشعور بالانتماء إلى "وطن "يتطلب الدفاع عن وحدته والذود عن حدوده،** وأعمق من مجرد "التمتع بمجموعة من الحقوق وأداء الواجبات ..."إنها الروح التي تجعل الفرد منخرطا عضويا في جماعته، يعي هويتها، ويحمي رموزها ومؤسساتها، ويعتبر الولاء لدولتها أولية أولوياته. (مجموعة الخبراء المغاربيين، ٢٠١٢).

وتعد المواطنة بمثابة الرابطة الاجتماعية والقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي، "وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوى الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة "وعليه فهي عنصر رئيسي

المنارة للاستشارات
ww

للديمقراطية، ومن ثم فهي تستلزم واجبات ومسؤولية مهمة تصبح الديمقراطية عاجزة من دونها .وتتضمن تلك الواجبات :دفع الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، وإظهار الولاء للمجتمع والنظام السياسي، والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، كما تتضمن مسؤوليات المواطنة .

وتتحدد مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي :

- قبول ثقافات مختلفة.
- احترام حق الآخرين وحريتهم.
- قبول ديانات مختلفة.
- فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة.
- فهم اقتصاديات العالم.
- الاهتمام بالشؤون الدولية.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراع بطريقة اللاعنف.

وهذه المواصفات لمواطني القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع لتزيد فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والقومي والدولي . ويكون ذلك بتنمية قدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم في الوقت نفسه الاختلافات الثقافية، ومواجهة المشكلات والتحديات كأعضاء في مجتمع عالمي واحد.

ويستعيض الفكر الغربي المعاصر في تحديده لمضامين المواطنة وبناء المواطن بجملة من النزعات المدنية -كما يسمونها -كبديل للأبعاد الحقيقية في صياغة وتشكيل وعي وضمير المواطن التي تأسست في بقية الأمم على

المنارة للاستشارات

مدار التاريخ . وهذه الصفات المدنية مبتورة عن جذورها الثقافية والتاريخية والاجتماعية وقبل كل ذلك الدينية إنها: اللطف –الشفقة -كبح النفس – التحمل –الثقة –الشعور بالواجب –الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي – القدرة على التعاون –احترام كرامة كل شخص وعقليته والاهتمام بالأشياء الجيدة الشائعة.

إن هذا الفكر المعاصر يستهدف تأصيل هوية اجتماعية متعادلة الثقافة، وتحقيق الالتحام الاجتماعي ليتولد الواحد من رحم التعدد، ولإثبات أن التعددية الثقافية لن تكون مقيدة، فهل ينجح من خلال عرضه لأهم عناصر المواطنة، والتي تتضمن كل من الإحساس بالهوية، والتمتع بحقوق معينة، والمسئوليات والالتزامات والواجبات (عثمان بن صالح العامر، ٢٠٠٣؛ Lagos, 2005)

خصائص المواطنة المطلوبة :

إن إشكالية المواطنة أنها ليست مجرد حقوق وواجبات، وإنما هي كذلك ثقافة وسلوك وقيم مجتمعية وجملة من الآليات لضبط العلاقات الواجب اكتسابها والتمرس على أدائها لمعرفة كيفية انتزاع الحقوق وممارستها والقيام بالواجب وضرورة أدائه على أحسن وجه، لأن الاهتمام بالمواطنة ليس غاية في ذاته، وإنما المسعى هو تحقق مواطنة بخصائص ومواصفات معينة قادرة على المساهمة في انجاز الانتقال الديمقراطي المنشود في المجتمعات العربية، وذلك لن يكون إلا من خلال المواطنة الواعية المسؤولة التي تدفع الفرد للقيام بواجبه خدمة للصالح العام، إذن المطلوب:

١- المواطنة الواعية:

إن المواطنة الواعية التي ينبغي للجميع العمل من أجل تكريسها، هي

المنارة للاستشارات
ww

التي تجعل المواطن يعي أن له حقوق على الدولة لا يقبل التنازل عنها مهما كانت الأسباب، وعليه مسؤوليات من واجبه السعي لتأديتها مهما كانت الصعوبات في وجه ذلك، انطلاقا من أن السلطة وجدت لخدمة الشعب، وينبغي أن تتصرف مع مختلف أفراده وفقا لذلك، وأن الحاكم ليس إلا موظفا من موظفي الدولة والتعامل معه يجب أن يكون من تلك الزاوية دون أي اعتبارات أخرى.

فالمواطنة الواعية هي التي تدفع إلى التعايش والانسجام والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع والدولة، وأن ذلك لا يلغي الاختلاف والتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع الواحد، وأن الطريق إلى ذلك ينبغي أن يتم عبر الحوار في جو من الحرية والمشاركة والتسامح وضمان سيادة قيم المساواة والعدل والإنصاف، عبر إصلاح شامل يستهدف كافة المؤسسات بغية تجديدها، المصاحب بترسيخ ثقافة المواطنة التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتها من التجاوزات المنافية للقانون.

٢- المواطنة المسؤولة

إن كانت المواطنة الحديثة هي "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً "فإن ذلك يمر حتما بوجود المواطن الصالح المسؤول المستعد للدفاع عن حقه والقيام بواجباته، وليس ذلك الإنسان الذي عهدناه في العقود الماضية غير المبالي بالمشاركة في الشأن العام، والمتنازل عن حقوقه والمستسلم لأنواع الظلم والاضطهاد، في ظل ممارسات أنظمة الاستبداد، ولمواجهة ذلك الواقع لابد من السعي لترسيخ ثقافة المواطنة المسؤولة، التي تدفع الإنسان إلى الاهتمام بقضايا بلده ومستقبله ومصير شعبه، عبر ما يمكن أن نطلق عليه المواطنة الإيجابية المسؤولة والفعالة والمتفاعلة، التي تتجاوز

المنارة للاستشارات

حدود الحقوق والواجبات إلى العمل على تطوير المجتمع، والسعي لمكافحة الفساد ومقاومة الاستبداد.

خلاصة القول إن غياب المواطنة الواعية والمسؤولية في أقطارنا كان من بين أسباب عدم احترام القانون وانتشار اللامبالاة وانعدام الاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، وهي عوامل من بين أخرى، ساهمت في تخلفنا ، مما يعني أن نشر قيم المواطنة سيكون أحد مداخل ترسيخ الثقافة الديمقراطية، وذلك سيمر حتما بتعزيز دور الإنسان الذي هو وسيلة هذا البناء وغايته، من خلال دعم العلاقات الإنسانية وتوفير أجواء ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية تساعد على تحقق ذلك، وتعزيزه بالأطر القانونية والمؤسسية الكافية ؟ (مجموعة الخبراء المغاربيين، ٢٠١٢؛ De La Pas, 2004)

وأوضح مارشال T. M. Marshall أن للمواطنة ثلاثة عناصر هي الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية . بينما أشار زاموديو Zamudia (2004) أن للمواطنة ثلاثة أبعاد هي البعد القانوني (الحقوق والواجبات) والبعد الخاص بالتدريب وحصول المواطن على حقوقه، والبعد الخاص بالضمير ويشير إلى ضرورة خلق ضمير يؤمن بأهمية المواطنة.

ومن معاني المواطنة أيضا اندماج الفرد في شئون الحياة العامة، فالمواطنة النشطة تعني تطبيق مدى واسع من الأنشطة، مثل التصويت في الانتخابات، والاهتمام بالشئون السياسية .كما تتضمن المواطنة أشكال السلوك الاجتماعي والأخلاقي التي تكسبها المجتمعات لمواطنيها (Crick, 2006).كما تتضمن المواطنة في أحد مكوناتها قيام الفرد بدور فاعل في القرارات

المنارة للاستشارات
ww

الجماعية والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني .(Turner, 1990)

ويقترب هذا المعنى لما أشار إليه بعض الباحثين بمفهوم انخراط أو انغماس المواطن citizen engagement والذي يمثل أهمية لجميع مراحل عملية التطور السياسي، ويزيد من إحساس المواطن بالمسئولية، واتخاذ القرارات بشكل أفضل (Prite & Walting , 2008) و (Sheady , Mackinnon).

عقبات تربية وتنمية المواطنة في عالمنا العربي

(١) – المنظومة التربوية كعائق أمام بناء المواطنة:تلعب المنظومة التربوية دوراً أساسيا في عملية بناء المواطنة من خلال تركيز برامجها التعليمية على التفكير والمساءلة .كما وضحا ذلك "محمد فاعور ومروان المعشر" في دراستهما "التربية من أحل المواطنة "فهي تعلم مشكلة الأمور وليس قبولها كما تساق ويسوق لها .ولهذا نجد الأنظمة تتحكم فيها بيد من حديد .وهذا ما يفسر أيضا حساسيتها الشديدة حيال المدارس الخاصة وتشديد الخناق عليها بدعوى حجج هي حق أريد به باطل.

ليس من المبالغة القول بأن الأنظمة التسلطية العربية التي لا زالت جاثمة على صدور شعوبها إنما نجحت في ذلك أيضا بفضل تحكمها الحديدي في المنظومة التربوية .ولا نبالغ أذا اعتبرنا المنظومة التربوية ذراعا ناعمة (SOFT)للتسلطية العربية. حيث سمح لها ذلك بناء ثقافة طاعة أولى الأمر والتي هي نقيض ثقافة المواطنة. وحتى نبقى في إطار استعارة مفردات الموروث التراثي بتراكماته، نقول إن المواطنة هي ثقافة تقويم اعوجاج الحكام ذلك أن جوهر المواطنة هو نقد الوضع القائم ومشكلة ومساءلة كل ما له صلة بالشأن العام .وهذا يعني بالنسبة للأنظمة التسلطية ثقافة انقلابية، لذا

المنارة للاستشارات

دأبت على اختزال المواطنة في مفهومها القانوني أي حمل جنسية البلد)وما لذلك من تبعات : حقوق وواجبات (مشددة على القانون الذي سنته على مقاسها .لكن كما يقول بنجامين كونستو فإن "طاعة القانون واجب، لكنه مثل كل الواجبات ليس مطلقا، فهو نسبي؛ وهو يستند على الافتراض بأن القانون ينبثق من مصدر شرعي "وحتى لا تفلت الأمور من قبضتها تكتفي الحكومات العربية في برامج إصلاح المنظومة التربوية بالجوانب الشكلية والتقنية وليس المعرفية والمواطنية.

أما الأنظمة التسلطية فتعرقل عمدا بناء المواطنة خوفا من المساءلة وحرية الرأي والحق في الاختلاف .لذا لم تجعل من الخلاف فقط ظاهرة مرضية بل الاختلاف أيضا) في الرأي وأحيانا في المعتقدات الدينية أو على الأقل في طريقة فهمها وممارستها (ظاهرة مرضية يعاقب عليها القانون) الذي سنته .(وهذا التخوف من المواطنة يفسر جزئيا تشدد القوانين العربية الخاصة بإنشاء الجمعيات الأهلية .ومن هنا يمكن القول أن أكبر إجهاض لأكبر مشروع نهضوي عربي عموما اقترفته الأنظمة الحاكمة هو إجهاض بناء المواطنة.

ومن الأهمية بمكان أن نميز هنا بين مواطنة راسخة في الدول الغربية ومواطنية ناشئة في الدول العربية .فقد عرفت الديمقراطيات الغربية كما قلنا حركات اجتماعية وضعت المواطن في قلب الشأن العام وهي حركات مواطنية بامتياز، لكن شتان بين الوضع في الدول الغربية والدول العربية .ففي الأولى المواطنة قائمة وراسخة وما يحدث ما هو إلى سعي المواطنين لتدعيمها والدفاع عن المكاسب الاجتماعية والسياسية .أما في العالم العربي، فإن ما يحدث يعبر عن مواطنة ناشئة أو قيد التشكل والمشكلة أن

المنارة للاستشارات
ww

هذه النشأة معاقة سياسيا ، لأن الأنظمة الحاكمة تعي جيدا أن ميلاد مواطنة غير مشوهة يعني وضع شرعية الأنظمة الحاكمة على المحك واعتبارها المشكلة وليس جزءاً من الحل (مجموعة الخبراء المغاربيين، ٢٠١٢).

(٢)- التنشئة الاجتماعية والتربوية:

للتنشئة الاجتماعية والتربوية دور مهم في تشكيل نمط الشخصية، فطبيعة الشخصية الإنسانية مرهونة إلى حد كبير بطبيعة ومستوى تطور أسلوب التنشئة الاجتماعية من حيث هو القالب الثقافي الذي يهب الإنسان خصائص إنسانيته .فسمات الشخصية هي انعكاس لدرجة الشدة أو الحرية المستخدمة في أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة في مجتمع ما.

وفي هذا المجال كشفت عدة دراسات عن أن أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة في العديد من المجتمعات العربية تتسم بالتسلطية والإكراه، وغالباً ما يؤدي الاتجاه التسلطي إلى تكوين شخصية سلبية يعتريها الخوف الدائم وعدم الثقة في النفس والتمرد والشعور بالاغتراب واللامعيارية وتزعزع نسق القيم.

ويعد اتجاه القمع والتسلط والإكراه في التربية واحداً من أبرز الاتجاهات التربوية السائدة في مجتمعاتنا العربية .ويقوم هذا الاتجاه على مبدأ الإلزام والإكراه والإفراط في استخدام السلطة وعدم السماح للأبناء بالمشاركة وإبداء الرأي، واللجوء إلى العنف والقسوة في معاملة الأبناء .كما تركز أنماك التنشئة الاجتماعية العربية على العقاب الجسدي أكثر من تركيزها على الإقناع، وعلى الحماية والطاعة والامتثال، وبالتالي ينشأ عن ذلك نزعة نحو الفردية والأنانية والشعور بالاغتراب (علي وطفة، ١٩٩٨). تبين أيضاً أن التربية الأسرية التي تقوم على القسوة والشدة أحياناً، والإهمال أحياناً أخرى،

المنارة للاستشارات

يترتب عليها الشعور بالعجز وفقدان الثقة، ومشاعر الخوف والقلق، والشعور بالعدوانية، وغيرها من العوامل المسئولة عن التخلي عن قيم التجديد والإبداع وتبني قيم اللامبالاة والسلبية.

ويرى حليم بركات (١٩٩١) أن التنشئة الاجتماعية العربية لا تزال تشدد على العقاب الجسدي والترهيب أكثر مما تشدد على الإقناع، كما تؤكد أهمية الضبط الخارجي والتهديد والقمع، إنها تركز على مبدأ الحماية والطاعة والامتثال .وتنشأ عن ذلك نزعة نحو الفردية والتأكيد على الذات، والإحساس الشامل بالغربة والاغتراب .تبين أيضاً أن أطفالنا يعيشون منذ بداية تعليمهم في بلادنا ازدواجية لغوية، وازدواجية فكرية، وازدواجية اجتماعية، تؤثر سلباً في البنية العقلية والسلوكية للناشئة.

كما أوضحت نتائج دراسة علي الطراح (٢٠٠٠) عن التحليل لقيم الذكورة والأنوثة في المجتمعات العربية والخليجية خاصة، أن مختلف المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، والمدرسة، ووسائل الاتصال الجماهيري) تقوم بتدعيم قيم الذكورة وتعظيمها وإهمال ما عداها من قيم أي قيم الأنوثة، حيث ينظر إليها من خلال اتجاه أحادي يتمثل في نظرة الذكر إلى الأنثى، أي أن قيمة المرأة في المجتمع تتحدد من خلال قيم الذكورة .وتبين أن هناك أرتباطاً بين أساليب التنشئة الاجتماعية غير السوية وبين فقدان قيم الانتماء والولاء بين الشباب الجامعي .ويؤدي فقدان هؤلاء الشباب لروابطهم التقليدية وعدم وجود روابط بديلة، بما يحقق ذاتيتهم وفرديتهم، إلى الانفصال عن التنظيم والمحيط الاجتماعي .(الهامي عبدالعزيز، ١٩٨٧).

يضاف إلى دور التربية الأسرية، الدور المهم للتربية في المؤسسات التعليمية، حيث لوحظ اختلاف المناهج الدراسية في البلدان العربية، وعدم

المنارة للاستشارات

حرصها على غرس الوحدة العربية، وتقديم معلومات تحث على ذلك من شأنها بلورة مفهوم الهوية (أبو خلدون الحصري، ١٩٨٥)، وفي هذا الشأن يتحدث سعيد علي (١٩٨٦) موضحا أن الصهاينة يؤكدون في تربية أطفالهم على غرس فكرة القومية من خلال التربية الدينية وتنمية الشعور القومي الديني.

هذا إلى جانب قصور سائل الإعلام في المجتمعات العربية وما تقدمه من برامج تركز في معظم الأحيان على الجوانب الترفيهية دون الاهتمام بالتربية والتنشئة الدينية للأبناء.

كما أن أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة في معظم المجتمعات العربية تسعى جاهدة إلى **إعطاء الأولوية في تعليم اللغة للغات الأجنبية مثل** الإنجليزية، والفرنسية، فالطفل العربي -كم أوضحنا -يعيش ازدواجية لغوية، مترتب عليها غالبا ازدواجية فكرية وقيمية وسلوكية.

(٣)- التنشئة السياسية: Political Socialization

التنشئة السياسية هي جزء من عملية التنشئة بوجه عام .لذلك فإن أي تعريف للتنشئة السياسية لابد أن ينبثق من مفهوم التنشئة عموماً، حيث تتأثر التنشئة السياسية بالقيم والعادات السائدة في الجماعة، وتتشكل في إطار التنشئة الاجتماعية(إسماعيل عبدالفتاح، ١٩٨٨).

يتفق معظم الباحثين على أن عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي تؤدي إلى تعلم الأفراد أنماطا من السلوك والاتجاهات، تتفق مع جماعاتهم **الاجتماعية، أو المجتمع المحيط بهم.**

أما بالنسبة للتنشئة الاجتماعية السياسية، فلها مفهومان ...أحدهما ضيق والآخر واسع عريض .ويقصد بمفهوم الضيق أنها تلك العملية التي

المنارة للاستشارات

تؤدي إلى التشريب المقصود للمعلومات السياسية والقيم والممارسات الفعلية وذلك عن طريق الهيئات التعليمية المسئولة عن ذلك بصورة رسمية.

أما تعريف التنشئة الاجتماعية السياسية في مفهومها الواسع فيتضمن كل تعلم سياسي، رسمي أو غير رسمي، مقصود أو مخطط له، بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل دورة الحياة للفرد، كما تشمل هذه العملية أيضا التعلم السياسي الصريح الواضح، والتعلم غير السياسي الذي لا يمكن أن يؤثر على السلوك السياسي)وذلك مثل تعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية ذات الارتباط بالسياسة(، أو اكتساب الأفراد لصفات شخصية لها علاقة بالسياسة (أحمد بدر، ١٩٩٨).

وهناك عدة عناصر تساهم في تحديد مفهوم التنشئة السياسية، من أهمها ما يأتي:

١- هي ببساطة عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

٢- هي عملية مستمرة طيلة حياة الفرد.

٣- تلعب أدواراً رئيسية منها نقل الثقافة السياسية عير الأجيال، وخلق الثقافة السياسية وتغييرها(عزيزة السيد، ١٩٩٤؛ إسماعيل عبدالفتاح،١٩٨٨).

فالطفل يولد وليس لديه أي عادات اجتماعية، أو ارتباط بمجتمع معين، لذا فإن عملية التنشئة الاجتماعية السياسية هي عملية تعلم Learning process لهذا الطفل، وعلى ذلك يطلق على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية أيضا عملية التعلم السياسي .وعندما تصبح معايير المجتمع وقيمه جزءاً من شخصية الفرد وكيانه فإن ذلك يعني أنها قد أصبحت أساس ما

المنارة للاستشارات
ww

يتصوره عدلا وحقا وقوة –وأساس أنماط السلوك التي يتقبلها المجتمع ويمارسها النظام السياسي القائم .وعلى سبيل المثال :فإن المواطن –في ظل النظام الديمقراطي المستقر –يتوقع أن يتعلم أن طريقة التغيير والتطوير تتم عن طريق الانتخابات وعن طريق الممارسة الجماعية، أكثر مما يتعلم أن هذا التغيير يحدث عن طريق الاضطرابات والثورات (أحمد بدر، ١٩٩٨) وأظن أن هذا ما حدث في ثورات الربيع العربي.

ومن أهم أدوات التنشئة السياسية التي تساهم في تحقيق هذه التنشئة الأسرة، والمدرسة أو الجامعة، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، وغيرها من الوسائل .وتعتبر الأسرة العامل الأول للتنشئة عموماً وللتنشئة السياسية خصوصاً .ففي داخلها يبدأ الفرد اكتساب الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع .وهي أول نمط للسلطة يعايشه الطفل، وتؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قيمه واتجاهاته، فإذا كان الأب مثلا شخصيا سلطوياً في علاقته بأفراد الأسرة، بات من المحتمل أن يكتسب الأبناء قيم الإكراه والسلبية والفردية .وفي المقابل إذا تميز الأب بالديمقراطية فإن قيم الحرية والاهتمام والجماعية يمكن أن تجد طريقها إلى نفوس الأبناء (كمال المنوفي،١٩٧٨). وتبين أيضاً أهمية المستوى التعليمي للوالدين في التنشئة السياسية للأطفال (عزيزة السيد، ١٩٩٢).

وفي إحدى الدراسات عن التنشئة السياسية للأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أنه يتم تدريب المواطنين في سن مبكرة، فتقدم لهم صورة مبسطة عن أعمال الحكومة وعن سياساتها، وتبين لهم أن أعمال الحكمة لا تتعارض مع رغباتهم، وحيث يبلغ هؤلاء الأطفال أشدهم وتتزايد معلوماتهم تتغير الصورة الجميلة التي تكونت في أذهانهم عن الحكومة، فبعد

المنارة للاستشارات
ww

أن كانوا يوافقون تلقائيا ودون تفكير ومناقشة على قراراتها أصبحوا يفكرون فيها ويناقشونها .(Charles. 1971)

وفي دارسة قام بها B.M. Brothwick عن مدى التأثير السياسي للأسرة في ثلاث أقطار هي :لبنان، وإسرائيل، ومصر .**أوضحت النتائج أنه في لبنان**، تعتبر الأسرة والمؤسسة الدينية لها أهميتها القصوى في الأحداث السياسية، وبدرجة أقل من إسرائيل .**أما في مصر**، فقد تبين أن الأسرة تلعب دوراً سياسياً واجتماعيا مهماً، ولكن لا يصل الأمر إلى مرتبة المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى في قيامها بهذا الدور .فالأسرة المصرية لا تقوم في الواقع بعملية تنشئة سياسية، وإنما تقوم بعملية تنشئة اجتماعية يتم من خلالها تزويد الأفراد بقيم واتجاهات ومعايير وأخلاقيات النظم السياسية التي سادت المجتمع المصري . لأن هذه النظم هي المسيطرة على الحياة المصرية، وهي مصدر المعرفة السياسية ولها وسائلها التي تمثلت قديما في خطباء المساجد الذين كانوا يدعون للحاكم ويأمرون الناس بطاعته ويحذرونهم من عصيانه، أما حديثاً فقامت وسائل الإعلام بهذا الدور(محمد محمد سكران، ٢٠٠١).

ويأتي بعد الأسرة دور المدرسة في التنشئة السياسية، حيث يقوم النظام التعليمي، ومحتوى المناهج التي تقدم للأبناء، واتجاهات القائمين بالعملية التربوية من المدرسين، والأنشطة المدرسية...الخ، بدور مهم في عملية التنشئة السياسية(عزيزة السيد، ١٩٩٤).

وحول المدرسة والتنشئة السياسية للطفل العربي، أوضحت "نادية سالم "من خلال تحليل مضمون عينة من كتب التربية الوطنية والتاريخ والجغرافيا -في كل من مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، أوضحت أن

المنارة للاستشارات
ww

٥٤% من المقررات يؤكد فرعونية مصر مقابل ١٦% يؤكد عروبتها، وأن ٩٤% يؤكد دور الحكومة في تقديم كافة الخدمات للمواطنين، وأن٨٤% منها يؤكد أهمية الجيش والنظام السياسي في الدفاع عن الوطن وحمايته. وتبين أنه ي المجتمعات التقليدية) ومنها المجتمع المصري (لا تساهم التنشئة السياسية في تشكيل أو تطوير الثقافة السياسية .أما في المجتمعات المتقدمة والديمقراطية فإن للتنشئة السياسية دورها الهام في تشكيل وتطوير الثقافة السياسية .وهذا يعني أنه وإذا كان للمدرسة دورا المهم في عملية التنشئة السياسية، فإنها تقوم بهذا الدور عن طريقين هما :طريق التثقيف السياسي من جهة، وطبيعة النظام السياسي المدرسي من جهة أخرى (نادية سالم، ١٩٨٣).

وبخصوص الأشكال السلبية للمشاركة السياسية والاغتراب السياسي Political Alienationوفقدان الثقة السياسية Political Distrust، أشار "سعد جمعة "(١٩٨٤) إلى الاغتراب السياسي بأنه حالة من التناقض قائمة بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي والقائمين على زمام السلطة والعملية السياسية .وأوضح ثلاثة أبعاد للاغتراب السياسي هي : انعدام المعنى، وانعدام قوة التأثير السياسي، والعزلة السياسية.

وتعبر المواطنة عن نفسها على أرض الواقع في مشاركة المواطنين في الشأن العام .يشاركون بالرأي والصوت الانتخابي، وممارسة المنصب السياسي .وترتبط هذه المشاركة بعمق انتمائهم للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم –دائما –للعمل على رقيه وتقدمه.

ولا تكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية إلا بأمرين :الأول وضع اجتماعي اقتصادي يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية، ويجعله يتمتع

المنارة للاستشارات

بموارد مجتمعة على قدم المساواة مع غيره. والأمر الثاني :مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة على قيم المواطنة، والمساواة، والحرية، وقبول الآخر، والتنوع. (سامح فوزي، ٢٠٠٧).

(٤)- الهوية الثقافية وآثار العولمة:

يطلق مفهوم الهوية على نسق المعايير التي يعرف بها الفرد وينسحب ذلك على هوية الجماعة أو المجتمع أو الثقافة .والهوية ليست كياناً يعطي دفعة واحدة إلى الأبد، إنها حقيقة تولد وتنمو، وتتكون وتتغاير، وتشيخ وتعاني من الأزمات الوجودية والاستلاب (إليكس ميكشيللي، ١٩٩٣).

ويتحدث علماء النفس الاجتماعي عن نوعين من الهوية بينهما درجة كبيرة من الارتباط عما الهوية الشخصية Personal Identity، والهوية الاجتماعية .Social Identityوتقوم الأولى على الانتماء للجماعة .ويفقد الأشخاص أحياناً الإحساس بالهوية الشخصية، ولذلك يسلكون طرقاً عنيفة ضد المجتمع ومعاييره .كما يشعر الفرد في الجماعات أحيانا باللافردية Individuation، واللامسئولية فيصبح أقل وعيا بقيم الجماعة، وذلك نظراً لفقدان المسئولية الشخصية لما تفعله الجماعة، حيث يشعر الفرد بأنه جزء من الجماعة، ولذلك يكون أقل حرصا على النتائج المترتبة على ما يقوم به من أفعال وتصرفات ..(Sears et al., 1991)

والهوية هي حصيلة لمجموعة من أنساق العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معنى لقيمه، ويضع لنفسه في ضوئها نظاماً يشكل في إطاره هويته، بحيث تتوافر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط الاجتماعي الثقافي الذي يعيش فيه -باعتباره نظاماً مرجعياً على المستوى السلوكي (مصطفى حدية، ١٩٩٦).

المنارة للاستشارات
ww

من هذا المنطق سنحاول إلقاء الضوء على هويتنا الراهنة في الأمة العربية وما طرأ عليها من تغيرات .فعمليات التغير الاجتماعي التي يمر بها كثير من المجتمعات العربية الإسلامية، وما يصاحبها من تغير في منظومة القيم ومن حراك اجتماعي، فضلاً عن عوامل القهر السياسي، وتدهور الحالة الاقتصادية، وضعف الوازع الديني، كل ذلك وغيره خلق تهديداً لمبادئ الهوية الأساسية لدى كثير من الأفراد .فالواقع بكل ما يشتمل عليه من تناقضات في جوانب عدة شخصية واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية – يصعب استدماجها في إطار هويتنا، ويفقدنا ذلك الإحساس بالاستمرارية والتفرد والخصوصية والتقدير الايجابي للذات.

والتحدي الأعظم الذي يواجه الأمة العربية هو كيف يمكن المحافظة على الهوية دون الدخول في مخاطر الانغلاق على الذات، وكيف يمكن مواجهة ثقافات العصر دون الوقوع في مخاطر التقليد والتعبية؟ حيث يعيش الفرد أو الأنا صراعاً بين التراث القديم والتراث الغربي المعاصر والواقع (حسن حنفي، ١٩٩٢) والحل هو محاولة الإنسان العربي التوفيق بين قراءات الماضي وثقافة الحاضر.

وقد لوحظ أن هناك تغيرات كثيرة في الهوية الثقافية بوجه عام وفي الهوية الثقافية العربية والإسلامية بوجه خاص .وربط البعض هذه التغيرات بما أحدثته العولمة من متغيرات كان لها بالغ الأثر في اضطراب مفهوم الهوية بوجه عام.

وقد أدى غياب المواطنة في معظم مجتمعات العالم الثالث إلى إحلال الهويات الفرعية، وغياب روح الانتماء عن المجتمع؛ الأمر الذي أفرز ظواهر سلبية يمكن ملاحظتها بسهولة، من هجرة للكفاءات، والرغبة

المنارة للاستشارات

المستشرية في الهجرة بأي شكل، واستنزاف المال العام، وتخريب الممتلكات العامة وغيرها من الظواهر الكثيرة المعروفة.!

ومما لا شك فيه فإن ترسخ هذه الظواهر في المنطقة العربية لعقود طويلة أدى إلى زعزعة اليقين لدى الكثيرين بإمكانية التغيير، الأمر الذي ولد نظريات سلبية تتمحور حول التعايش مع وضعيات تغيب فيها قيم المواطنة، مع الترويج لانتماءات بديلة تؤمن للمواطن جدران حماية أمام جور الآخرين، فظهرت الانتماءات القبلية والعائلية، واستشرت الرشوة والواسطة والمحسوبية، وهي بدورها انعكست على كل مستويات المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .وحتى أكاديمياً وثقافياً(جمال بندحمان،٢٠١١).

مقترح لبعض قيم المواطنة التي يجب الحرص على تنميتها

لقد أدى انتشار كثير من الأساليب التربوية التسلطية إلى شيوع ثقافة التخويف في تنشئة الأجيال، مما أدى إلى وجود عقبات ومشكلات كثيرة أمام المواطنة.

نحن في حاجة في مجتمعاتنا العربية إلى بناء فلسفة تربوية واضحة المعالم والأهداف، تواجه المتطلبات ومستجدات العصر الحديث بكل إيجابياتها، ونحن في أمس الحاجة إلى التنشئة التربوية السليمة التي نواكب من خلالها التطور الحضاري في القرن الحالي، وبناء منظومة من القيم لدى الشباب تمكنه من مواكبة التغيرات السرية والمتلاحقة في كافة المجالات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ونعرض فيما يلي لعدد من القيم التي يجب الحرص على تنميتها سعياً نحو تربية المواطنة وازدهارها بين الأفراد في المجتمعات العربية ومن هذه القيم ما يأتي:

المنارة للاستشارات

١- حرية الرأي وحق المواطن في التعبير. ٢- الاستقلال والثقة بالنفس.
٣- نبذ جميع أشكال التمييز. ٤- الإصلاح.
٥- الانتماء والولاء. ٦- المشاركة السياسية.
٧- العدالة والمساواة. ٨- تأكيد الذات والدفاع عن الحقوق.
٩-الالتزام بالواجبات والمسئوليات. ١٠- حماية الفساد بكل أشكاله.
١١- احترام حقوق الآخرين وحرياتهم. ١٢- قبول الآخر وقبول الاختلاف.
١٣- التسامح والتعاون. ١٤- الاهتمام بالشئون الدولية.
١٥- المرونة العقلية والفكرية. ١٦- الصدق والأمانة والإخلاص
١٧- الاهتمام بالشأن العام. ١٨- احترام القانون.
١٩-المحافظة على الهوية دون الدخول في مخاطر الانغلاق على الذات.
٢٠- الإيمان بقيمة الديمقراطية.

المنارة للاستشارات
ww

قائمة المراجع

أولا :المراجع العربية:

١- أبو خلدون الحصري (١٩٨٥) .(**حول الوحدة الثقافية العربية** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- أحمد زايد (١٩٩٠) .المصري المعاصر :مقاربة نظرية إمبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية .القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣- أحمد صدقي الدجاني (١٩٩٩) . **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية** .القاهرة :مركز يافا للدراسات والبحوث.

٤- إسماعيل عبدالفتاح (١٩٨٨) **التنشئة السياسية للطفل** .القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات.

٥- إلهامي عبدالعزيز إمام (١٩٨٧) .**الانتماء للأسرة وعلاقته بأساليب التنشئة الاجتماعية** .رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٦- إليكس ميكشيللي (١٩٩٣) .**الهوية** .ترجمة علي وطفة .دمشق :دار الوسيم للخدمات الطباعية.

٧- جمال بندحمان (٢٠١١). **المواطنة المسئولة :دليل المفاهيم والمواضيع** .المعهد العربي للتنمية والمواطنة :المؤسسة الدولية للتدريب والتنمية.

٨- حسن حنفي (١٩٩٢) . **مقدمة في علم الاغتراب** .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

٩- حليم بركات (١٩٩١) .**المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي اجتماعي** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات

١٠- سامح فوزي (٢٠٠٧) . **المواطنة** .القاهرة :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

١١- سعد جمعة (١٩٨٤) .**الشباب والمشاركة السياسية** .القاهرة :دار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٢- سعيد إسماعيل علي (١٩٨٦). خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الإسرائيلي .**المؤتمر العلمي لكلية التربية** .جامع الكويت بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية. (ص ص ٩٧-١٣٦).

١٣- عثمان صالح العامر (٢٠٠٣). المواطنة في الفكر الغربي المعاصر : دراسة نقدية من منظور إسلامي .**مجلة جامعة دمشق** ، مجلد ١٩، عدد ١، ٢٢٣-٢٦٣.

١٤- عزيزة السيد (١٩٩٢). دلالات المفاهيم النفسية في الطفولة :دراسة في التنشئة السياسية للطفل .**مجلة ثقافة الطفل**)تصدر عن المركز القومي لثقافة الطفل، مجلد ٧.

١٥- عزيزة محمد السيد (١٩٩٤) **السلوك السياسي :النظرية والواقع** . القاهرة :دار المعارف.

١٦- علي حليفة الكواري (٢٠٠٠) .**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية** .مصدر انترنت.
http://dr-alkuwari.net/sites/akak.nsms.ox.ac.uk/gilrd/concept-of-citizenship.pdf.
استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٦/٤.

١٧- علي الطراح (٢٠٠٠) .التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي .**مجلة العلوم الاجتماعية**،٢٨ (٢)، ٧١-٩٤.

المنارة للاستشارات
ww

١٨- علي وطفة (١٩٩٨) المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية .**عالم الفكر**، ٢٧ (٢)، ٢٤١-٢٨٠.

١٩- كمال المنوفي (١٩٧٨). التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر . **مجلة العلوم الاجتماعية** (تصدر عن جامعة الكويت).

٢٠- مجموعة الخبراء المغاربيين (٢٠١٢) .**المواطنة في المغرب العربي** . مركز الدراسات المتوسطة والدولية، عدد ٩، ١-١٢.

٢١- محمد محمد سكران(٢٠٠١) .**التنشئة السياسية والاجتماعية .سلسلة بحوث ودراسات تربوية الجزء الثاني** .(القاهرة :دار الثقافة للنشر والتوزيع).

٢٢- مراد عودة، نبأ العاصي، شادي رمضان .المواطنة Citizenshipمصدر انترنت.

http://www.campusincamps.Ps/wp-content/uploads/2013/10/130618-sitizenship_arab_pages.pdf

استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣.

٢٣- مصطفى حدية (١٩٩٦) .**التنشئة الاجتماعية والهوية :دراسة نفسية اجتماعية للطفل القروي المتمدرس** .ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة مصطفى حسن .المغرب : جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

٢٤- نادية سالم (١٩٨٣) .التنشئة السياسية للطفل العربي .**المستقبل العربي** ، عدد ٥١، ٥٤-٦٨.

المنارة للاستشارات

ww

ثانيا : المراجع الأجنبية:

25- Charles, F. A. (1971) **Children and active awareness: A study of political education**. Ohio: Meril.

26- Citizenship programme of study for key stage 3 and attainment target, online. internet. http:www.lawyersinschools.org.uk.uploads/citizenshop-curriculum-key-stage-4.pdf, retrieved 08/25/2010.

27- Crick, B. (2006) Spelling it out . in T. Huddleston (Ed) Making **sense of citizenship: A continuing professional development handbook** (pp. 1-14). Uk : Hodder Murray.

28- De La Paz, G. (2004) . Citizenship identity and social inequality , Giudad de Mexico: Instituto Federal Electoral. Available at: http://www.civiced.org/pdfs/delapazGabriel.pdf.

Access time: 15. maio.212.

29- Encyclopedia Britannica Inc, (1992). **The new encyclopedia Britannica**. University of Chicago , vol. 20.

30- Lagos, T. G. (2005). "Global citizenship – Towards a definition", Online , internet: http:///depts. Washington. edu/gcp/pdf/ globalicitizenship.pdf, retrieved 08/25/2010.

31-Sears, D., Peplau, L. & Taylor, S. (1991) . **Social psychology**, 7th ed. New Jersey: Englood Chiffs.

32-Sheedy , Mackinnon, prite & walting (2008). **Handbook on citizen engagement: Beyand consultation. Canada**: Condian policy Research Networks Inc.

33- Tunner, B. S. (1990). "Outline of a theory of citizenship" in Bryan, Tunrner, and peter Hamillion (eds.) **Citizenship: Critical concepts**. 1994. London: Routledge.

34-Zamudio, Patricia. (2004). Las paradojas de la ciudadaia: una mirada desde la migrations international – Mexico: CIESAS-Golfo.(De La Paz, 2004 :من خلال دراسة بالإنجليزية)

المنارة للاستشارات

ww